

المقاربة الأمنية الجزائرية لتأمين الحدود من التهديدات الخارجية بعد

تعديل الدستور سنة 2020

The Algerian security approach to securing borders from external threats after amending the constitution in 2020

عامر بن المداني*، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط -

a.benmadani@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 2024/10/02 تاريخ قبول المقال: 2024/10/31 تاريخ نشر المقال: 2024/11/20

الملخص:

يعيش الجوار الإقليمي للجزائر حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار والانقلابات العسكرية والصراعات الداخلية والتدخل الخارجي، ولأن منطقة الساحل وشمال إفريقيا بفعل الجغرافيا ومنطق التاريخ، تشكل عمقا استراتيجيا في التصور الأمني الجزائري، فإن الجزائر تدرك هاته التحولات الجيوسياسية في حدودها ومخاطر التهديدات التي تواجهها، وبالتالي فهي تتبنى مقاربة أمنية معتدلة مبنية على قيم وأسس في إطار هيئات الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي أو الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر ودول الجوار.

إذ تسعى وفق هاته المقاربة لحماية حدودها من التهديدات، بالعمل على تسوية الخلافات بين دول الجوار و حتى داخل الدولة الواحدة بالطرق السلمية وعبر الحلول الدبلوماسية والسياسية، إذ لطالما كانت وسيطا فعالا في معالجة العديد من القضايا منها مشكلة الطوارق في مالي والنيجر، ونسعى في دراستنا إلى معرفة مدى نجاعة المقاربة الأمنية الجزائرية في حماية حدودها من التهديدات الخارجية، ومساعدة دول الجوار في الاستقرار والتنمية في شتى المجالات والتعاون فيما بينها.

الكلمات المفتاحية: المقاربة الأمنية، التهديدات الخارجية، حماية الحدود، تعديل الدستور 2020.

Abstract .

Algeria's regional neighborhood is experiencing a state of security chaos, instability, military coups, internal conflicts and foreign intervention. Because the Sahel and North Africa region, due to geography and the logic of history, constitute a strategic depth in the Algerian security vision, Algeria is aware of these geopolitical transformations within its borders and the dangers of the threats it faces. Therefore, it adopts a moderate security approach based on values and foundations within the framework of the African Union bodies, the African Peace and Security Council or bilateral agreements between Algeria and neighboring countries.

According to this approach, it seeks to protect its borders from threats, by working to settle disputes between neighboring countries and even within one country through peaceful means and diplomatic and political solutions. It has always been an effective mediator in addressing many issues, including the Tuareg problem in Mali and Niger. In our study, we seek to know

the extent of the effectiveness of the Algerian security approach in protecting its borders from external threats, and helping neighboring countries achieve stability and development in various fields and cooperation among them.

Key words: Security approach, external threats, border protection, Constitutional Amendment 2020.

المقدمة:

يعيش الجوار الإقليمي للجزائر حالة من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار، نظرا لكثرة النزاعات المسلحة الانقلابات العسكرية، الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، ضعف التنمية وتبعات الاستعمار الحديث، التدخل الخارجي وجعل منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل منطقة للحرب بالوكالة بين القوى الكبرى .

ما يزيد من صعوبة معالجة المشكلات الأمنية والاقتصادية هو الصراعات الإثنية المستعصية والتي تعتبر نقطة الارتكاز للتدخل الخارجي ودعم اثنية على حساب الأخرى وهي النقطة أو بؤرة التوتر التي خلقتها فرنسا الاستعمارية خدمة لاستراتيجيتها فرق تسد ، في مستعمراتها السابقة مثل ، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا ،⁽¹⁾ وتعتبر السودان الدولة الوحيدة في الساحل التي كانت مستعمرة بريطانية أما باقي دول الساحل والجوار الجزائري فهي مستعمرات فرنسية ماعدا ليبيا كانت مستعمرة إيطالية .

ولأن الجزائر تربطها حدود مشتركة بصفة مباشرة وغير مباشر مع دول ضعيفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا تعاني من الانقلابات العسكرية ، الجماعات المسلحة ، الإرهاب مثل مالي والنيجر اللتين لهما حدود مشتركة مع الجزائر تزيد على 2300 كلم ، وهما تمثلان الحلقة الأضعف في الساحل الأفريقي، والأكثر عرضة للاضطرابات السياسية ، خصوصا بعد انتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة ، وما زاد من تعقيد الأمور هو التدخل الخارجي طمعا في ثرواتها الطبيعية والمعدنية ، ما يهدد الأمن في المنطقة، فالنيجر مثلا تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، سيما في مناطق أوغاديم شمال بحيرة تشاد النيجيرية، والأمر ذاته بالنسبة لمالي التي تملك موارد طبيعية معتبرة، مثل النحاس والذهب وخام الحديد والمنغنيز والفوسفات واليورانيوم، بالإضافة إلى القطن الذي يعد محصولها الرئيسي الموجه نحو التصدير .

وانطلاقا من المعطيات السابقة والاهتمام الدولي بمنطقة الساحل وشمال إفريقيا ، فإن منطقة الساحل وشمال إفريقيا ، بفعل الجغرافيا ومنطق التاريخ ، تشكل عمقا استراتيجيا في التصور الأمني الجزائري، ومع تزايد حجم الإدراك الأمني الجزائري للدائرة الأفريقية مع جهود وحضور دبلوماسي وأمني وعسكري ، في إطار هيئات الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي أو تلك الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر والدول الإفريقية أو الاتفاقيات الجماعية ، وعلى اعتبار الجزائر شريك موثوق في حل الخلافات بين الدول ومناضلا من أجل حل الخلافات سلميا وعبر الحلول الدبلوماسية والسياسية بين الأطراف سواء في الدولة الواحدة أو بين الدول الإفريقية ، إذ لطالما كانت وسيطا فعالا في معالجة مشكلة الطوارق في مالي والنيجر .

كما ان الجزائر تسعى جاهدة لتأمين حدودها في ظل الأزمات سالفة الذكر ، وفق مقاربتين ، مقارنة أمنية ومقاربة تنموية ، مبنيتين على حماية الحدود عسكريا وامنيا وتنمية المناطق الحدودية ، وحسن الجوار وعدم

التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، مع تغير في العقيدة العسكرية للجيش الجزائري الذي لم يسمح له بالقيام بمهام عسكرية خارج الوطن في الدساتير السابقة ، إلا ان صانع القرار ادرك أهمية تعديل الدستور سنة 2020 لاسيما المواد 31 و 91 ، و صار هناك إمكانية مشاركة الجيش الجزائري في مهام خارج الوطن في اطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، عندما يقرر الرئيس إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان .

نسعى في هذا البحث إلى الإجابة على الإشكالية التالية : هل نجحت المقاربة الأمنية الجزائرية في تحقيق الأمن والاستقرار للجزائر وللمنطقة ؟ وهل يوجد تغيير في المقاربة الأمنية الجزائرية بعد التعديل الدستوري لعام 2020 ؟ .

تأتي هاته الدراسة وفق أربعة محاور أساسية، في المحور الأول نحاول التطرق إلى ماهية المقاربة الأمنية الجزائرية ، بينما في المحور الثاني نتكلم عن التهديدات الخارجية التي تواجه المقاربة الأمنية الجزائرية والتي تأتي من دول الجوار والساحل ، أما في المحور الثالث نتطرق فيه إلى مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في حماية الحدود من التهديدات الخارجية ، وفي المحور الرابع نحاول استقراء مستقبل المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري لعام 2020 وما حمله من تغييرات في العقيدة العسكرية ، وفي الأخير خاتمة البحث وهي عبارة عن خلاصة لموضوع الدراسة .

المحور الأول: ماهية المقاربة الأمنية الجزائرية

تعتبر المقاربة الأمنية لأي نظام حكم بانها ركن أساسي لضمان الأمن والسلامة في المجتمع السياسي ، وتتطلب المقاربة الأمنية لأي منظومة سياسية وأمنية استراتيجية واضحة وعمليات فعالة للتعامل مع جميع جوانب الأمن الوطني ، والتي تهدف إلى حماية المجتمع من التهديدات المختلفة، بما في ذلك التهديدات الداخلية والخارجية، ومواجهة التحديات والمخاطر الأمنية المحتملة ،⁽²⁾ وتعد المقاربة الأمنية أيضا إطارا للتحليل والتخطيط والتنفيذ والمراقبة والتقييم المستمر للأنشطة الأمنية ، فهي أداة أساسية للحفاظ على الاستقرار وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات التي تواجهها.⁽³⁾

وعلى هذا الأساس فان المقاربة الأمنية الجزائرية هي نظرية أو أسلوب يستخدمه النظام الأمني في الجزائر للتعامل مع التحديات الأمنية المختلفة ، اذ تهدف هذه المقاربة إلى تحقيق الاستقرار والسيطرة الأمنية في البلاد من خلال اتباع استراتيجية شاملة تشمل المراقبة ، جمع المعلومات ، التحليل الاستخباراتي ، والتنسيق بين الجهات المعنية ، كما تعتمد المقاربة الأمنية الجزائرية على مفهوم شامل للأمن يشمل الأمن

العسكري والأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن الاجتماعي، وتعتبر الثقافة الأمنية والتربية الأمنية أحد الجوانب الرئيسية في هذه المقاربة ، التي تعد أداة مهمة للحفاظ على أمن الدولة وسلامتها ومكافحة التهديدات المختلفة التي تواجهها .

ولما كانت المقاربة الأمنية مبنية على حماية وتأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار وحل الخلافات بطرق سلمية ووفق الأطر القانونية والدولية ، نجد ان الدساتير الجزائرية تشير بالدور المحدد والمنوط بالجيش الجزائري والهيئات الأمنية في ما يلي : انه تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي وتتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ،كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.(4)

ونظرا لتعدد الأزمات في دول الجوار الجزائري سواء تلك الدول التي لها حدود مباشرة مع الجزائر مثل تونس وليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب ، أو تلك الدول القريبة من دول الجوار الجنوبي للجزائر والتي تسمى بدول الساحل ، نجد ان المقاربة الأمنية الجزائرية تتأثر بالأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية وما يترتب عنها من أزمات تنتقل تأثيراتها على الحدود الجزائرية خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح وهو ما يزيد من الأعباء على الجزائر بين الانكفاء على حماية حدودها والتفوق في مقاربتها الأمنية المبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي تتحمل أعباء المراهقات السياسية والنزوات السلطوية لمجموعات سياسية أو عسكرية تخل بالأمن والاستقرار في دول الجوار والساحل وتصبح مصدرا للتدخل الخارجي وبؤرا للفساد والجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية ، وهو ما يشكل عبئا مضاعفا للمقاربة الأمنية الجزائرية .(5)

وبالتالي يصبح السؤال منطقيا عن نجاعة المقاربة الجزائرية في الانكفاء عن حماية حدودها ، أو ان حماية الحدود تنبغي وجود مقاربة مبنية على حماية المجال الحيوي وعدم السماح بحدوث أزمات سياسية في دول الجوار إما بمساعدتها سياسيا أو حتى عسكريا وحل الأزمات في اطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ومنع تواجد قوى أجنبية عسكرية أو شبه عسكرية على حدود الجزائر إذ ان تواجد قوى أجنبية لن يزيد إلا من حدة الصراعات في هاته الدولة في اطار ما يعرف بالحرب بالوكالة ، وان أي دور سياسي أو عسكري للجزائر سوف يجنب المنطقة هاته الصراعات وهو ما كان يراه صانع القرار في الجزائر ان عدم التدخل عسكريا وسياسيا سوف يحقق الأمن للجزائر اكثر من أي وسيلة أخرى ، نظرا لما يمكن ان يترتب عليه من أزمات سياسية وعسكرية يصبح التحكم فيها صعبا وكان من الممكن حلها بالطرق السلمية والحوار ، كما ان منطقة الساحل وكثرة الأزمات فيها نظرا لامتدادها على منطقة جغرافية واقعة على خط التماس بين الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى والحافة الشمالية للغابات الإفريقية، وهو خط يمتد من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا على مساحة تتأهز 3 ملايين كلم 2 ، ويلامس هذا الخط الدول التالية ، السنغال، مالي،

بوركينافاسو، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، تشاد، السودان، وإريتريا،⁽⁶⁾ هذه المنطقة أخذت معنى جيوسياسيا جديدا يأخذ بالاعتبار كل الدول التي تشكل الحزام الحدودي للصحراء الكبرى ، ولما كانت هاته المساحة الجغرافية الهائلة تشكل فضاءا جغرافيا يحيط بالجزائر ، نجد أنها أخذت حيزا مهما واهتماما بالغا من صانع القرار في الجزائر وهو ما يفسر بتركيز المقاربة الأمنية الجزائرية على حماية الحدود من نقطة منطقة الجوار مع دول الساحل وشمال إفريقيا .

المحور الثاني: التهديدات الخارجية التي تواجه المقاربة الأمنية الجزائرية في دول الجوار والساحل

هناك العديد من الظروف والتحديات التي تواجه إنفاذ المقاربة الأمنية التي تتبناها الجزائر في حماية حدودها ومواجهة التهديدات الخارجية ، نظرا لارتباطها بالآزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها دول الجوار والساحل نذكر منها :

1- الصراع والتنافس الدولي على منطقة الساحل

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي والتي هي عبارة عن مجموعة دول تتشارك مع الجزائر حدودا جغرافية مباشرة أو متاخمة لدولة هي جارة للجزائر ، ونظرا لامتلاك هاته الدول موارد وثروات طبيعية ومعدينية وموقعا جغرافيا متميزا ، أضحت القوى الكبرى تعتبرها مجالا حيويا تتسابق لنهب خيراته وموارده ، كما يمكن ان تصبح منطقة للصراع والنفوذ بين هاته القوى الكبرى خاصة مع بروز بوادر تنافس بين قوي صاعدة ،⁽⁷⁾ هي الصين وروسيا وبدرجة اقل تركيا وايران ، وقوى تقليدية تعرف بالمعسكر الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ، وهو ما يمكن ان نلاحظه من خلال ما يحدث مؤخرا من انقلابات عسكرية في مالي والنيجر والتشاد بدعم من روسيا ومؤسساتها الأمنية ضد النفوذ الفرنسي والغربي الذي يعتبر منطقة الساحل الإفريقي إرثا استعماريًا ، وبالتالي فالتدخلات الدولية عادة ما تحوي أهداف عسكرية معلنة مثل محاربة الإرهاب أو التعاون الأمني إلى أهداف خفية متعلقة باستغلال ثروات المنطقة كاليورانيوم والنفط والغاز.⁽⁸⁾

وهو ما تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة للتدخل بحجة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ما جعلها تنشئ قواعد عسكرية في إفريقيا ، أما الصين فتلجأ إلى المقاربة التجارية لإنشاء سوق واسعة لمنتجاتها في أفريقيا وهي تسعى لإنشاء قواعد عسكرية في إفريقيا وهو ما يعيدنا إلى الشعار الفرنسي القديم الراية تحمي التجارة والصين تدرك هذا الواقع جيدا وبالتالي سوف تسعى إلى التمدد اقتصاديا وحتى عسكريا سواء بإنشاء القواعد العسكرية أو ببيع الأسلحة لدول الساحل ، كما نلاحظ في الآونة الأخيرة تعاظم الدور الروسي في إفريقيا ودول الساحل خصوصا تلك الدول التي تعتبر من مناطق النفوذ الغربي خاصة فرنسا ، فالدور الروسي في الانقلابات الأخيرة في دول الساحل خاصة مالي والنيجر وبوركينا فاسو ، سواء كان هذا الدور مباشرا أو غير مباشر عبر دعم سياسي ودبلوماسي أو عن طريق دعم عسكري من خلال مرتزقة ومليشيات مجموعة "فاغنر" الروسية المتواجدة في قارة أفريقيا والتي تتمتع بنفوذ سياسي وعسكري وإعلامي كبير في منطقة الساحل الإفريقي، ووجود تقارير عديدة تشير إلى ضلوع موسكو في الانقلابات والمحاولات

الانقلابية التي وقعت في إفريقيا خلال السنوات الماضية ، وتشير تقارير إخبارية إلى أن الانقلابيين الذين أطاحوا بالرئيس المالي إبراهيم بوبكر كيتا تلقوا تدريبات في روسيا قبل عودتهم لتنفيذ الانقلاب في أوت سنة 2020 ، كما تظهر تقارير أخرى أن روسيا كانت متورطة في الانقلاب الثاني في مالي الذي وقع بعد 9 أشهر ، في ماي من سنة 2021 والذي أدى إلى تولي اسيمي غويتا السلطة في مالي .⁽⁹⁾

2- التهديدات الإرهابية خاصة في الجنوب الجزائري

هاته التهديدات الإرهابية تعد من بين أهم الأسباب التي جعلت منطقة الساحل في قلب الاهتمام العالمي، بعد أن كانت مهمشة عقوداً زمنية ، حيث تنشط عدة حركات إرهابية ، تزايد نشاطها المتمثل أساساً في تصعيد هجمات العنف ضمن الحزام الممتد من مالي إلى الصومال، لعل أبرزها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بتفرعاتها المختلفة، مثل حركة التوحيد ، الجهاد في غرب أفريقيا، حركة بوكو حرام، أو المجموعات القريبة منها كجماعة أنصار الدين الإسلامية وأنصار الشريعة، بالإضافة إلى حوالي 11 تنظيمًا مسلحاً في ليبيا ومالي وتشاد وبوركينا فاسو، ويعد التهديد الإرهابي من أخطر التهديدات التي واجهتها الجزائر ، وترافع عبر دبلوماسيتها في المؤسسات الدولية بضرورة إقرار واسع بأن الإرهاب يشكل تهديداً حقيقياً يحدق بالسلم والأمن الدوليين، فالأحداث التي شهدتها مناطق عديدة من العالم تؤكد الطابع العابر للأوطان لهذه الأفة بل وثبتت طابعها الإجرامي،⁽¹⁰⁾ خصوصاً بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما أن الجماعات الإرهابية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من الآفات كالجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والبشر ، من أجل إيجاد موارد الأموال والأسلحة للإرهابيين.

3- أزمة بناء الدولة ومشكلة الهوية وتنامي الصراعات الإثنية

أن أزمة بناء الدولة وأزمة التداول السلمي على السلطة بسبب الاستتار والاستبداد بالسلطة . بالإضافة إلى الصراعات الإثنية وضعف التنمية وهشاشة الأبنية الاقتصادية، وضعف الأداء السياسي في دول الجوار ودول الساحل ، تلقي بتبعاتها على الأمن القومي الجزائري ، لما يترتب عنها من انتشار للإرهاب والجريمة العابرة للحدود والمهاجرين غير الشرعيين ، وتبرز مشكلة التداول السلمي على السلطة عن طريق الأطر القانونية المعروفة كالانتخابات ، خاصة وأن عشرات الرؤساء في إفريقيا يبقون في السلطة منذ عقود ، بسبب التزوير الانتخابي أو الهندسة السياسية للنظم الدستورية والقانونية خدمة لبقائهم هم ومن والاهم في السلطة،⁽¹¹⁾ وتثير أزمات الخلافة المحتملة لأبنائهم أو تابعيهم ، كما يبقى وجود رؤساء دول إفريقية كبار في السن دون خلفاء واضحين مخاطر متزايدة لحدوث أزمات سياسية وسط بيئة معرضة للانقلابات، وكذلك الفساد السياسي والاقتصادي وهو ما يوفر ظروفاً تتناسب القادة العسكريين الانتهازيين في الدول الإفريقية للانقضاض على السلطة،⁽¹²⁾ وهو ما يقوض أسس الدولة الحديثة في إفريقيا لتصل إلى جماعات عسكرية أو سياسية تحكم لصالحها باسم الدولة .

4- الهجرة غير الشرعية

تتزايد مخاطر الهجرة غير الشرعية على الجزائر ودول الساحل نظرا لما سيرتبط بها من عصابات متخصصة في الإجرام بشتى أنواعه، مما ينشئ حالة من انعدام الأمن، ويسهل للمنظمات الإجرامية التوغل، وإحداث صراعات قبلية ودينية بمختلف أشكالها ، ولهذا تعتبر الهجرة غير الشرعية من أكثر المظاهر خطورة، كونها تهدد الأمن الداخلي للبلاد، وخصوصا الحياة السياسية والاستقرار المجتمعي والاقتصادي ، وباعتبار الساحل الأفريقي والجنوب الجزائري فضاء صحراويا شاسعا، يصعب التحكم في حدوده، فإن نشاط العمليات الإرهابية يتضاعف ، خصوصا بعد الأزمات الداخلية التي تعرفها دول منطقة الساحل، وفي مقدمها الأزمة الليبية وأزمة الطوارق في مال ، وقد أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تداعيات سياسية وأمنية أثرت سلبا على المقاربة الأمنية الجزائرية وأصبحت تفرض جهدا مضاعفا للجيش الجزائري والأجهزة الأمنية المرابطة على الحدود الإقليمية ، سيما من حيث ارتباطها بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة.

5- غياب آلية واضحة لانتقال السلطة في العديد من دول الجوار ودول الساحل

تبرز الأزمة الليبية في هذا المجال باعتبارها من الدول التي لم تستطع إيجاد آلية واضحة لانتقال السلطة من هيئات مؤقتة إلى هيئات منتخبة منذ الثورة الليبية فيما يعرف بثورات الربيع العربي ، كما ان العديد من الدول الإفريقية تعاني من زمة انتقال السلطة وهو ما يفسر بكثرة الانقلابات العسكرية والأزمات السياسية ، إذ يثير توالي الانقلابات العسكرية في إفريقيا وخاصة في الآونة الأخيرة أي منذ سنة 2020 إلى يومنا هذا قلق القوى الإقليمية والدولية وخاصة الجزائر التي لها حدود مع العديد من الدول التي حدثت بها انقلابات عسكرية مثل النيجر ومالي وموريتانيا سابقا ، كما ان بقية الدول الأخرى التي حدثت فيها انقلابات مثل التشاد وبوركينا فاسو والسودان تعتبر قريبة من الجزائر بحكم انتمائها لمحور دول الساحل ولها حدود محاذية للدول التي حدث فيها انقلابات ولازالت تعاني من اضطرابات سياسية متعلقة أساسا بتولية السلطة وما ينجم عنها من آثار اقتصادية واجتماعية وصراعات وانتشار الإرهاب والجريمة والهجرة غير الشرعية ، وهو ما يزيد من مخاوف الجزائر من انتشار السلاح والإرهاب والجريمة المنظمة وكذلك التدخل الخارجي نظرا لحجم المصالح الغربية في إفريقيا طمعا في ثرواتها ، والتي تعتبر من اغنى الدول في الموارد الأولية والبتترول والغاز والذهب ومختلف المعادن ، وبالتالي تصبح المنطقة مهددة بشأن استقرارها ومسار انتقالها نحو الديمقراطية وبناء مؤسسات مستدامة.⁽¹³⁾

6- انتشار الجريمة المنظمة والعابرة للحدود

مما لا شك فيه ان الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها دول الجوار والساحل لها تداعيات وتأثيرات على أمن الجزائر نظرا للحدود المترامية مع دول محيطة هشة تعاني من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية ، انتشار رهيب لتجارة المخدرات والإتجار غير المشروع بالأسلحة خاصة عبر الحدود الجنوبية للجزائر.⁽¹⁴⁾

المحور الثالث : مرتكزات المقاربة الأمنية الجزائرية في حماية الحدود من التهديدات الخارجية

تعتمد المقاربة الأمنية للجزائر على العديد من المرتكزات في حماية حدودها الإقليمية سواء في المجال الأمني أو الاقتصادي والدبلوماسي وحتى الجانب الديني والثقافي .

1 - تأمين الحدود الجزائرية عسكريا وتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية

ان مسألة تأمين الحدود الجزائرية هو موضوع حيوي يستحوذ على اهتمام كبير من قبل السلطات الجزائرية ، وتعد الحدود الجزائرية خاصة البرية من الجنوب الجزائري والقريبة من دول الساحل ، أول خط دفاع وبوابة للأمن الوطني ، يهدف تأمينها ومنع تسلل الإرهابيين وتهريب المخدرات والسلاح والبضائع المهربة ، ومن هنا تكمن أهمية تأمين الحدود في تعزيز قدرة البلاد على التصدي للتحديات الأمنية والحفاظ على الأمن الوطني، ويصبح دور الجيش الجزائري ووحدات حماية الحدود من مختلف الأسلاك الأمنية مثل حرس الحدود والجمارك وشرطة الحدود ، ليشمل مجموعة من الواجبات والمسؤوليات التي يجب على الجيش الجزائري ومختلف الأسلاك تحملها وتنفيذها بموجب دستور وقوانين الجمهورية والالتزام بتنفيذها حسب المقاربة الأمنية التي تتبناها الدولة الجزائرية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية الحدود من دون التدخل في الحدود الإقليمية لدول الجوار حتى ولو كانت مصلحة أو ضرورة لذلك ، إذ يشتمل دور الجيش الجزائري على حماية الوطن والدفاع عن سيادته وسلامة أراضيه وحماية المواطنين ضد أي تهديدات أمنية وفي إطار الدستور ، ويشترط على الجيش الجزائري أن يكون هو الجهة الوحيدة المسؤولة عن الدفاع والأمن العسكري للبلاد، والمشاركة في حفظ النظام العام ومكافحة الإرهاب، كما يتطلب هذا الدور من الجيش الجزائري المشاركة الفعالة في تحقيق الاستقرار وحماية الحدود الوطنية والمساهمة في التنمية الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في سبيل تحقيق الأمن والسلام الإقليمي والدولي في إطار هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية .⁽¹⁵⁾

2- الاعتماد على الدبلوماسية كنهج لمعالجة الأزمات في فضاءها الجيوسياسي والإقليمي

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضاءها الجيوسياسي الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، مرتكزة على مبدأ أساسي وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومعالجة الأزمات والمشاكل بالحوار والطرق السلمية وفي إطار القانون ، وترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في إفريقيا أن التحرك الجماعي ضمن المجموعة الإفريقية هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية ، ⁽¹⁶⁾ ضمن المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي أو الاتفاقيات بين الدول أو الهيئات والمواثيق الدولية التابعة للأمم المتحدة ، إذ نص ميثاق الأمم المتحدة على : ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لان حل بحكم هذا الميثاق على إن هذا المبدأ لا يحل بتطبيق تدابير

القمع الواردة في الفصل السابع و هو مبدأ مستقر و ثابت في القانون الدولي ، بحيث تقوم على أساسه احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي للدولة .
و ما يترتب على هذا المبدأ منع و حظر كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة سواء كان مباشرا أو غير مباشر ضمن أي نسق كان، لأن أي تدخل قد يترتب أثارا و خيمة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي . و ينقسم مبدأ عدم التدخل إلى نوعين :

*عدم التدخل بالمعنى الواسع و هو عدم التدخل في الشؤون التي تعد من صميم السلطان الداخلي للدولة من طرف دولة أخرى أو من طرف منظمة دولية.

*عدم التدخل بالمعنى الضيق و هو عدم التدخل المادي باستخدام القوة العسكرية.

3- مكافحة الإرهاب وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية

سعت الجزائر عبر الهيئات الدولية والاتحاد الإفريقي إلى منع وتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية وجاءت المواقف السياسية والدبلوماسية لدول الجوار والساحل متجاوبة مع الطرح الجزائري بضرورة الامتناع عن دفع الفدية لمختطفي الرهائن، والتي تشكل مصدرا هاما لتمويل الجماعات الإرهابية، إلا أنه في الواقع توجد ضغوط من الدول الكبرى خاصة فرنسا وإسبانيا على دول الميدان خاصة النيجير ومالي ، بدفع تلك الدول الفدية للمختطفين مقابل إطلاق سراح رعاياها خاصة فرنسا وإسبانيا ، و تعتبر الجزائر أن النشاط الإرهابي يتغذى من دفع الفدية التي تعمل على إضعاف أي جهود لمكافحته، وبالتالي فإنها تسعى للالتزام بالقرارات الأممية بهذا الخصوص وحث جميع دول الجوار والساحل الإفريقي بعدم الانصياع لضغط الدول التي تتعرض رعاياها للاختطاف في المنطقة، وعدم التعاون معها لتحرير رعاياها وضرورة تجريم دفع الفدية و إقناعها بذلك .⁽¹⁷⁾

4- مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يشكل الكفاح ضد الاستعمار والإمبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة الجزائرية ، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية .⁽¹⁸⁾ يعتبر حق تقرير المصير من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام و نفس الشيء بالنسبة للدبلوماسية حيث وقع الاتفاق عليه بالإجماع ثم ما فتئ أن تعزز أكثر فأكثر من خلال نصوص ومواثيق الأمم المتحدة و القرارات التي أصدرتها محكمة العدل الدولية ، وهو يعني منح الشعب أو السكان بتحديد مصيرها وسياستها بنفسها بعيدا عن أي تدخلات أجنبية أو اعتداءات خارجية تشنها دول أخرى عليها ،⁽¹⁹⁾ ورغم ما حاز عليه حق تقرير المصير من قوة و رغم القرارات الدولية الصادرة في شأن هذا الحق إلا أن ظل محط خلاف كبير بين الباحثين و القانونيين في كيفية تنفيذ القرارات ذات الصلة بتقرير المصير و أشكال تطبيقه في مختلف أنحاء العالم .

المحور الرابع : مستقبل المقاربة الأمنية الجزائرية في ظل التعديل الدستوري لعام 2020

هناك العديد من المميزات التي رسمت المقاربة الأمنية في للجزائر ويمكن ان نلخصها في مرحلتين أي قبل تعديل الدستور في 2020 وبعده حيث اصبح انه بإمكان الجيش الوطني الشعبي وبعد موافقة رئيس الجمهورية والبرلمان وفي اطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ان يشارك في حفظ الأمن خارج الحدود وفق المواد 31 و 91 من الدستور .

1- المقاربة الأمنية لحماية الحدود قبل التعديل الدستوري لعام 2020

وتميزت مقاربتها الأمنية في حماية الحدود من التهديدات الخارجية ب :

1.1- حماية الحدود الإقليمية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية ، ⁽²⁰⁾ وهي المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي ، وتمتين الجبهة الداخلية ومحاربة الإرهاب والجريمة والإتجار بالمخدرات والتنمية الاقتصادية وتنمية المناطق الحدودية ، كما بنت مقاربتها خارج الحدود بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

2.1- بذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية ، ⁽²¹⁾ وتفعيل الدبلوماسية بشتى وسائلها من اجل خلق مناخ للحوار في الجوار الإقليمي وحل الأزمات سواء الداخلية أو بين الدول وفق مقاربة الحوار والمرافقة في اطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ، إلا ان التطورات السياسية الإقليمية والدولية وتسارع الأحداث ، وكثرة الأزمات السياسية وانتشار الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة والتدخلات الدولية التي أصبحت صراعات بالوكالة وهشاشة دول الجوار والساحل نتيجة هاته الأزمات السالفة الذكر ، أصبحت الجزائر تتحمل تبعات هاته الأزمات .

3.1 التمسك بمبادئ المقاربة الأمنية رغم التطورات والأحداث ورغم الجهد المبذول في حماية الحدود ، على الرغم من بذل الجزائر لجهد عسكري وامني مضاعف في حماية الحدود ومكافحة الإرهاب الذي اصبح على حدودها ويهدد امنها ومنشئاتها البترولية والغازية ، تتمسك الجزائر بمقاربتها الأمنية وطرق معالجة للمشاكل وفق المقاربة المتبناة ، هو ما تجسد خلال أزمة تقننورين التي كادت ان تكون قضية راي عام دولي في إقليم الجزائر بحجة المساعدة في القضاء على الإرهاب ووجود رعايا أجانب من عدة جنسيات مختلفة ، إلا ان الجزائر نجحت في تثبيت مقاربتها المبنية بعدم السماح بتدخل عسكري على حدودها وان لا تفاوض مع الإرهاب وان الجزائر لها الأسبقية والخبرة في مكافحة الإرهاب ، والسعي لإرساء قواعد التعاون العسكري والأمني ، وفي هذا السياق جاءت مساعي الجزائر لإرساء قواعد التعاون العسكري والأمني مع دول الجوار والتي تعرف بدول الميدان وتتكون من الجزائر، مالي، النيجر وموريتانيا من خلال المبادرة لتأسيس لجنة الأركان العمليات المشتركة.

2- المقاربة الأمنية الجزائرية لحماية الحدود من التهديدات بعد التعديل الدستوري لعام 2020

ان استمرار المقاربة الجزائرية في حماية الحدود بالنظر لما يحدث في الجوار الإقليمي ووفق المبادئ التي تكلمنا عنها سابقا حسب الدساتير السابقة إذ تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها ، لم يحقق لها الأمن التام ، نظرا للعديد من الأزمات في الجوار والتي لها تأثيرات مباشرة على الأمن الجزائري ، خاصة الأزمة في مالي والنيجر بعد الانقلابين الأخيرين فيهما وغموض الموقف الجزائري لان أي تحرك ضد الانقلابيين من طرف فرنسا أو مجموعة دول غرب إفريقيا يمس بأمن الجزائر مباشرة ، على الرغم من رفض الجزائر التدخل العسكري فيهما وقامت بوساطات دبلوماسية بين الانقلابيين ومحاولة العودة للدستور ، إلا أنها لم تنجح في تحركها ، وان الأزمات التي ترتبت على عدم استقرار هذين البلدين بسبب الانقلابات العسكرية ووصول مجموعات عسكرية وسياسية لها أجنادات خارجية ودعم خارجي يمس بمكانة الجزائر باعتبارها دولة محورية في المنطقة ويمس بطريقة مباشرة بالأمن الجزائري نظرا للحدود بين هذين البلدين الذين يشكلان تقريبا 44 % من الحدود ، وهو ما يعبر على افتقاد المقاربة الجزائرية لسرعة التكيف مع الأحداث رغم صعوبة الموقف ، على اعتبار أن التغيير يبدو سريعا في منطقة تشهد تنافسا دوليا محمومًا، ما جعل التصورات الجزائرية ثابتة ومرتكزة على مبدأ جامد لصق بالدبلوماسية الجزائرية مصطلحيا وواقعيًا، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ،⁽²²⁾

رغم نص الدستور الجزائري المعدل في سنة 2020 على غير العادة بأنه يمكن للجزائر، في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، أن تشارك في حفظ السلم، عندما يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان،⁽²³⁾ إلا ان هذا الإجراء لم تعمل به الجزائر وبقيت المقاربة الأمنية رهينة التوجهات والمبادئ سابقة الذكر .

ان توجهات الدولة الجزائرية في عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول على الرغم من الضرورة الملحة لتبني توجهات حديثة في المقاربات الأمنية الجزائرية بضرورة استخدام القوة الصلبة أحيانا والتدخل المباشر في حلحلة التهديدات على الحدود والحوار دون وصولها إلى الجزائر أو انعكاساتها على الأمن القومي الجزائري ، وهو ما يفسر بخوف صانع القرار من التورط في التدخل العسكري ويفضل دئما الوسائل الدبلوماسية ولغة الحوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهو ما أكدته المسؤولين السياسيون والعسكريون الجزائريون دائما، وكان رئيس الجمهورية في لقائه مع وسائل الإعلام بتاريخ 30 مارس 2024 ، أكد ان الجزائر لن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية ودول الجوار وخاصة مالي التي طالما ساعدتها الجزائر في تبني اطار حوار الجزائر منذ 2016 برعاية الأمم المتحدة ، وعبر على ان الماليين أحرار في رفضهم لمساعدة الجزائر ، وان الحوار سوف يكون في اطار دولة مالي، رغم كل تملكه الجزائر من ثقل ومكانة على الأطراف المتصارعة على السلطة في مالي وحتى في ليبيا أو غيرها من الدول

الإفريقية ، فهي دائما تفضل عدم المخاطرة بسمعتها وحيادها وعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول ولو على حساب مصالحها وأمنها .

يفسح هذا السلوك للعلاقات الجزائرية بدول الجوار والساحل المجال أمام فواعل أخرى (فرنسا والولايات المتحدة وروسيا) بالتغلغل في المنطقة، ونسج علاقات مع فاعلين آخرين لهم أهداف معاكسة للتوجهات الجزائرية ودخول قوى أخرى مثل تركيا وإيران ودولة الإمارات .

الخاتمة:

على الرغم من التأكد لصانع القرار الجزائري ان المقاربة الأمنية المنتهجة وجب مراجعتها للعديد من الاعتبارات التي ذكرناها في بحثنا وهو ما يترجمه التعديل الدستوري في المواد 31 و 91 ، اذ سمحت بانه يمكن في اطار الدستور وبعد مصادقة البرلمان بغرفتيه يمكن ان يشارك الجيش في مهام حفظ السلم والأمن خارج الحدود في اطار الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، وهو ما يعكس رغبة وفي نفس الوقت ادراك من السلطات السياسية والعسكرية في البلاد انه وجب تغيير العقيدة الأمنية لكن في اطار حذر وخوفا من توريط البلاد والمؤسسة العسكرية في صراعات وحروب لا فائدة منها وتفضل الحلول السياسية والدبلوماسية رغم صعوبتها في ظل التدخلات الدولية وتضارب المصالح بين الفواعل الدولية .

ما يجب ان ندركه في الأخير هو ضرورة ان تساهم الجزائر في هندسة الاستقرار في منطقة الساحل من خلال رؤية استشرافية جديدة تعكس التغيير في الدستور الجديد وكذلك تفعيل لقاءات المجلس الأعلى للأمن ، إذ لابد من أدوار محتملة للجزائر في منطقة الساحل، انطلاقا من منطق "الدبلوماسية الأمنية" المتبناة تجاه الأزمة من خلال :

1- إعادة مراجعة العقيدة الأمنية بناءا على الدستور الجديد لا سيما المواد 31 و91، بما في ذلك قيادة تكتل إقليمي يضم وحدات عسكرية في اطار الاتحاد الإفريقي قادرة على مكافحة الإرهاب ومواجهة التحديات الأمنية والانقلابات العسكرية ، وتبني مقاربة اقتصادية وتنموية فعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية .

2- تكثيف التبادل الاقتصادي والتجاري بين الجزائر ودول الجوار وإنشاء مشاريع مشتركة للبنى التحتية والتبادل التجاري ، وقد عملت الجزائر فعليا على تأسيس علاقات تبادل اقتصادي مع دول الساحل الأفريقي، عبر مشاريع ، منها مشروع الطريق الذي يربط الجزائر موريتانيا ودول الساحل ، وأنبوب النفط الذي سينقل النفط النيجيري إلى أوروبا عبر الجزائر ومشروع خط أنابيب الغاز والبتروال العابر للصحراء، وكابل الألياف البصرية، بالإضافة إلى زيادة المعابر الحدودية مع دول الجوار على غرار المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتاني الذي جرى افتتاحه مؤخرا قصد الرفع من التبادل التجاري وتطوير حركة النقل بين البلدين، في إطار تعزيز التعاون الإفريقي إفريقي .

- 3- تفعيل الدبلوماسية الدينية واستغلال البعد الثقافي والديني الذي تتشارك فيه مجتمعات دول الجوار ، خاصة تأثير الزوايا ، عبر مريديها مثل الزاوية التجانية في الأغواط ، كذلك تأهيل الكوادر العلمية والعسكرية في المراكز الجامعية وكليات المدارس الحربية بما يخدم المقاربة الأمنية الجزائرية وربط شبكة علاقات مع هاته الكوادر ودعمها في بلدانها .
- 4- مساعدة دول الساحل ودول الجوار بإقامة مشاريع ثنائية للجزائر خبرة فيها عبر شركاتها مثل شركة سوناطراك وغيرها بما يخدم مصالح البلدان الإفريقية وافتتاح الجزائر عل السوق الإفريقية ضمن الإطار نفسه، مثلما تبنت الجزائر سنة 2013 إلغاء ديون 14 دولة إفريقية، منها دول الساحل: بوركينا فاسو، مالي، النيجر، السنغال، موريتانيا .

الهوامش:

- 1- أميرة عبد الحليم ، هل تتجه مالي نحو مزيد من الفوضى؟، مصر : منشورات مركز الأهرام للدراسات السياسية 2021 .
- 2- عزالي إسحاق ، " المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي والتحديات التي تواجهها "، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ، العدد الخامس ، جوان 2018 ، ص214.
- 3- بوحنية قوي ، استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي ، مركز الجزيرة للدراسات من الموقع www.studies.aljazeera.net .
- 4- عبد النور بن عنتر ، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية ، مركز الجزيرة للدراسات ، ماي 2018 ، من الموقع : <https://studies.aljazeera.net> ، ص2-3 .
- 5 - عزالي إسحاق ، مرجع سبق ذكره ، ص 212 .
- 6- بوحنية قوي مرجع سبق ذكره .
- 7- Habiba Ben Barka , Mthuli Ncube, **Political Fragility in Africa: Are Military Coups d'Etat a Never-Ending Phenomenon** . 2012, p 07
- 8 - Stephen Burges, **L'intervention militaire en Afrique Analyse comparée de la France et des États-Unis**, (Afrique . Francophonie – 2e trimestre 2018),p 05.
- 9- خليل العناني ، ، عقد الانقلابات العسكرية في أفريقيا ، مركز الجزيرة للدراسات ، من الموقع www.aljazeera.net.
- 10- محمد غشة، "الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، منظمة الأمم المتحدة ، الجزائر ترفع على تجريم دفع الفدية"، مجلة الجيش، العدد 655 ، أكتوبر 2018 (،الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية) ، ص93.
- 11- عبد الوهاب خليف ، دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية المجلد 12(2) العدد 17 ديسمبر 2021، ص 50 .
- 12- السيد علي أبو فرحة، مستقبل الدولة الإفريقية بين السطوة العسكرية وجدوى الديمقراطية، مجلة قراءات إفريقية ، (العدد 13، سبتمبر 2012)، ص47.

- 13- عبد الوهاب بن خليف ، مرجع سبق ذكره ، ص 49-52 .
- 14- جان بيان فيليو، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل، واشنطن : مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي ، 2010، ص 2-12 .
- 15- عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره ، ص 6 .
- 16- نفس المرجع ، الصفحة نفسها .
- 17- نفس المرجع ، ص 2.
- 18- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2016 ، المادة 29.
- 19- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2016 ، المادة 30.
- 20- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2016 ، المادة 31.
- 21- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2016 ، الفقرة الأولى من المادة 31 .
- 22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2020 ، المادة 33.
- 23- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، التعديل الدستوري لعام 2020 ، الفقرة الثانية من المادة 31 ، والفقرة الثانية من المادة 91.